

بعد حظر السياسة على أعضاء النيابة الإدارية ..جروبات القضاة تحيل 45 منهم للتحقيق



الجمعة 29 نوفمبر 2024 08:00 م

كشف المستشار وليد شرابي القاضي السابق وعضو جبهة قضاة ضد الانقلاب عن أن مناقشة القضاة زيادة رواتبهم عبر جروب خاص بمجموعة منهم تسبب في إحالة 45 منهم للتحقيق بعدما سرب أحدهم (مخبر) المناقشات للأمن الوطني

وقال شرابي عبر (إكس) @waleedsharaby: "مجموعة قضاة أنشأوا "جروب" لمناقشة أمور تتعلق برواتبهم فقام قاضي بدرجة "مخبر" بتسريب تعليقات عدد منهم إلى وزارة العدل فأمرت بالتحقيق مع ٤٥ قاضي منهم".

وأضاف أن "القضاة في مأزق" موضحا "فهم ليسوا فقط غير مستقلين في عملهم لكن أصبحوا غير قادرين على مناقشة أمورهم الخاصة فيما بينهم خوفا من بطش السلطة التي تحكمهم"

<https://x.com/waleedsharaby/status/1862172349321113899>

وقال ناصر بكرى @NaserBakri11: "دعنا من الرواتب فهي أمور مادية قابلة للتعويض .. المشكلة في ذلك القاضي الذي سرب التعليقات . هذا لا يؤتمن على شيء فكيف له أن يقضي بين الناس وهو بلا ضمير ؟!!!!".

وقال آخر " يا جماعة أنا من زمان بقول مشكلتنا في مصر عويصة جدا و مستعصية على الحل".

وفي نهاية أكتوبر الماضي هددت النيابة الإدارية بمعاقبة أعضائها لأنهم يدعمون القضية الفلسطينية بينما يفصح السياسي عن دعمه للكيان الصهيوني!

وهدد رئيس هيئة النيابة الإدارية رجال النيابة الإدارية بوقف إظهار أي تأييد أو مؤازرة لإخوانهم المضطهدين في غزة

وفي فبراير 2018 قررت رئيس "النيابة الإدارية" بحظر "فيس بوك" لأعضائها وسبق القرار بعام حظر النيابة الإدارية لأعضائها التحدث في السياسة .

ويتساءل مواطنون عن تأثير مستوى معيشة الباشاوات القضاة والنواب والضباط بأزمة الدولار وارتفاع الاسعار؟ والسبب أنه في كل عام يقوم العسكري السياسي بزيادة مرتباتهم ومعاشاتهم ويفتح لهم باب النهب والرشوة واستغلال النفوذ على مصراعيه فهو يدرك جيدا أن رضا هؤلاء هو مفتاح بقاءه في السلطة

وفي يوليو 2023 دخل مجلس القضاء الأعلى على خط ارتفاع الاسعار ووجه القضاة بإنزال العقوبات بحق المتلاعبين بقوت المواطنين بما يتعلق بالأسعار؛ وطالب المجلس الأجهزة الأمنية بمتابعة الأسعار وإحالة المتورطين للمحاكم المختصة!

4وفي نوفمبر 2022، صرف السياسي للقضاة آلاف جنيه لـ "جبر ضرر" القضاة من ارتفاع الأسعار... وللعموميين 300 جنيه

وتعد رواتب القضاة من أعلى الفئات في مصر، إلى جانب الجيش والشرطة، فضلا عن امتيازات أخرى

ومنذ وصول السياسي الي الحكم تضاعفت رواتب ضباط الجيش والشرطة والقضاة بنحو 100 % وأكثر ؛ لهذا تجد استهجان المواطنين من أي شخص من هذه الفئة التي يكن لها السياسي الوصول والبقاء في كرسيه عندما يتذمر من غلاء الأسعار و التضخم

وسبق للقضاة في 2019 من الشكوى من غلاء الأسعار وتدني الأجور!